مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية
اسم الكاتب: أ.م.د. سمير جسام راضي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/193
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مفهوم التعاون الدولي المدارس الفكرية للعلاقات

بـ

. . .سمير جسام راضي(*)

ملخص

يشكل التعاون الدولي احدى المسائل الاساسيه والمهمه في حقل العلاقات الدوليه. ان اهتمام العلاقات الدوليه كماده علميه اكاديميه يقوم على دراسة الجوانب النظريه للعلاقات الدوليه،والتي تتضمن العديد من التيارات الفكريه المتنوعه التي قسمت حسب اهتمام كل مجموعه من التيارات الفكريه الى ثلاث مدارس مختلفه تميزت كل واحده من هذه المدارس بمناقشة مفهوم التعاون الدولي من خلال استخدامها متغيرات متنوعه. ركزت المدرسه الواقعيه على اعتبار الدوله هي ا لوحده الاساسيه والوحيده التي تقوم بالتعاون الدولي. المدرسه الليبراليه اكدت على اعتبار الدوله والمؤسسات الدوليه، الوحدات السياسيه التي تقوم بالتعاون الدولي،لكنها ركزت في مناقشاتها لمفهوم التعاون الدولي على اهمية المؤسسات الدوليه كاساس لاستمرار التعاون الدولي.اما المدرسه البنائيه فهي تتفق مع المدرسه الواقعيه في كون الدوله هي الاساس في التعاون الدولي، غير انها اضافت لها اهمية متغيرات اخرى مؤثره في اداء الدوله مثل الهوية والقيم الاجتماعيه وغيرها من المتغيرات الاخرى. واخيرا، يدور جدل علمي كبير في هذه المدارس حول اهمية التعاون الدولي وحاجة العالم اليه لتحقيق المصالح المشتركه بين الوحدات الدوليه. ان عملية ايجاد اليات مناسبه لهذه المسئله مهمه اساسيه للمنظرين في حقل العلاقات الدوليه من اجل ايجاد مناخ دولي يصبح فيه التعاون في كافة المجالات من القيم العليا التي يجب ان يقتدى بها على كافة المستويات.

المقدمة

على الرغم من اعتقاد العديد من الكتّاب بأن الصراع –لا التعاون– هو الأبرز في العلاقات الدولية أكثر مما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها[1]، يبدو أن حقيقة الأمر

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

هو أن التعاون والصراع يشكلان طرفي الميزان في العلاقات الدولية[٢]؛ أي إن التعاون الدولي جزء رئيسي وأساسي في حقل العلاقات الدولية، وأصبحت أهميته تزداد يوماً بعد يوم، في الجوانب النظرية والتطبيقية.

وبما أن التعاون يش[٣]كل إحدى المسائل الأساسية والمهمة في نظريات العلاقات الدولية[٤]، فقد اعتبرت دراسة إمكانية التعاون الدولي وتحقيقه، من المهام المستمرة لعلماء ومنظري العلاقات الدولية. حيث يتمحور معظم الجدل الدائر بين مدارس العلاقات الدولية، لحد الآن، حول هذه القضية[٥]؛ أي حول كيفية تحقيق التعاون الدولي وشروطه وآلياته وصعوباته والعوامل المؤثرة فيه وآفاقه المستقبلية.

ولحاجتنا الدائمة إلى اختبار جملة من النظريات والأنساق الفكرية لتحليل توجه حقل العلاقات الدولية[٦]، حيال الظواهر الدولية، يفضل الباحث التطرق إلى رؤى وكيفية تحليل أهم المدارس الفكرية للعلاقات الدولية حيال التعاون الدولي، وصولاً إلى المحاولات الجارية لإيجاد فرضيات عمليه وقابله للتطبيق بخصوص عملية التعاون الدولي.

هناك ثلاث مدارس رئيسة في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية والبنائية)، التي تناولت التعاون الدولي بالتفصيل، وطوّرت كيفية معالجتها له، ولحد الآن تجري تطوير رؤيتها بصور مختلفة، وبالتالي "هي المداخل الأكثر تأثيراً في التنظير عن التعاون في حقل العلاقات الدولية"[٧].

رغم وجود تيارات متنوعة وعديدة داخل كل مدرسة متطورة من الكلاسيكية إلى الجديدة وما بعدها، فلا يسعنا المجال في الأخذ بكل تفاصيل التحوّلات النظرية في هذه المدارس، بل نأخذ الرؤية العامة لهذه المدارس ونظرياتها الأساسية حيال التعاون الدولي وكيفية تحقيقه ومعوقاته.

١-المدرسة الواقعية

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغيير الظروف الدولية، فهناك واقعيّون تقليديّون و واقعيّون جدد و وغيرهم؛ فالواقعيون التقليديون، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب[٨]، وإذا كانت المشاعر

الأنانية متأصلة، فالصراع أمر لا مفرّ منه. هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون فيما بين الدول أقل احتمالاً[٩].

بالمقابل، تغفل النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية، الطبيعة البشرية، وتركز على فوضوية النظام الدولي[١٠]، بل تشكّل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي. وحسب الواقعية الجديدة او البنيويه، لا تشير الفوضى إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير أيضاً إلى خطر أن تصبح الدولة هدفاً لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك. وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعباً بسبب عدم امكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية. ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جرّاء هذا التعاون، أو على الأقل لا تصبح أسوأ ممّا كانت عليه قبل التعاون من الدولة الأخرى[١١].

ترى الواقعية الجديدة او البنيويه، أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلاً، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيّد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون، مهما كان حجمه[١٢]، وإن الدول هي أطراف فاعلة ممتلكة لقوى غير متكافئة، وأن الدافع لسلوك الدول هو المصلحة الذاتية[١٣]، فضلاً عن ذلك فإن هناك عاملَين أساسيَين يسهمان في جعل التعاون أمراً صعباً: الأول هو احتمال الغش، والثاني هو الاهتمام الذي تبديه الدول بـ"المكاسب النسبية"[١٤]؛ فبدلاً من اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقّق مصالح كل من أيّ دولتين متعاونتين، ينبغي أن تكون الدول عموماً على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون الآخر. وبسبب استمرار الدول في محاولاتها الدائمة للحصول على الحدّ الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائماً هدفاً يصعب تحقيقه والحفاظ عليه[١٥]. أي أن الدول هي المعنية في المقام الأول بتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية في مواجهة الدول الأخرى، بوجه عام مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص[١٦]. يستند الواقعيون على نموذج "معضلة السجين"[١٧]، لشرح ما سبق.

بشكل عام، تجادل الواقعية الجديدة أن هناك حدوداً معينة لهذا التعاون في ظل حالة الفوضى، التي تخاف فيها الدول من التعاون على المدى الطويل، الذي قد يؤدي إلى

الفشل في تحقيق مكاسب محتملة، لأن احتمال عدم التعاون أو الانحراف (Defection) من جانب الشركاء يترك الدول بحالة أسوأ بكثير من ذي قبل[١٨].

ومع أن الواقعية الجديده او البنيويه ترى سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة واعتبارها أساساً للتعاون ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية، فإنها ترجح عدم إذعان الدول ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية، خاصة في السياسات الأمنية[١٩]. وعلى الرغم من أن الواقعية الجديده او البنيويه لا تنكر احتمالية التعاون، يبقى هذا التعاون بحاجة إلى توضيح، حيث إنه غامض أكثر من أيّ شيء غير عادي، لذلك فالواقعيون التقليديون والجدد بحاجة إلى القيام بتوضيح الظروف التي تؤدي إلى التعاون. والمقارنة أبعد مع الواقعيين الهجوميين. الذين ظهروا في التسعينات من القرن الماضي، والذين يعتقدون أن الطبيعة المثيرة للبيئة الدولية واشتباك تفضيلات الدول للأهداف وضعا حدود حادة على المدى الذي يمكن فيه تقليل الصراع بواسطة سياسات عملية بديلة[٢٠].

مع كل ذلك، لابدّ أن نقرّ بأن النظرة المتشائمة في مسألة التعاون خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لَم يحظَ بتأييد كل الكتّاب حتى ضمن المدرسة الواقعية الجديدة. فهناك اعتقاد بين الكثير من الباحثين والسياسيين بأنه ينبغي تعديل أو استبدال وجهة النظر "التقليدية" لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة العاديين[٢١]. حيث ظهر –خلافاً لآراء أولئك الواقعيين الجدد المتشائمين بشأن التعاون الدولي بعد الحرب الباردة– كتّاب واقعيون جدد آخرون يطرحون تقييماً أكثر تفاؤلاً، فيَرى "Charles Glaser"، مثلاً، أنه "خلافاً للحكمة التقليدية، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية"، وعلى الرغم من قبوله بجزء كبير من تحاليل وافتراضات الواقعية البنيوية، يجادل "Glaser" بأنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية، بدلاً من السياسات التنافسية، في مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلاً من المنافسة. وتسمى هذه الفئة من الواقعية بـ"الواقعية المشروطة"[٢٢].

أكثر من ذلك، يجادل الواقعيون الشرطيون بأن الواقعية الجديده او البنيوية تنطوي على عيوب لثلاثة أسباب رئيسية: فهم يرفضون نزعة المنافسة في النظرية، ولا يقبلون أن

الدافع الوحيد للدول هو المكاسب النسبية، ويعتقدون أن تأكيدهم على الغش ينطوي على المبالغة. من هنا يميل "الواقعيون الشرطيون" إلى أن يكونوا أكثر تفاؤلاً بشأن التعاون بين الدول من "الواقعيين الجدد" التقليديين(٢٣).

تأسيساً على ما سبق يمكن القول: إن المدرسة الواقعية، بصورة عامة، تطغي عليها النظرة التشاؤمية، إلى حد كبير، بشأن التعاون الدولي طويل الأمد؛ حيث إن أسباباً من قبيل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة، والخوف من الغش والانحراف، والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى، تشكل في رؤيتهم عقبات جدية تعتري عملية التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغيّر بتغيّر الظروف.

٢. المدرسة الليبرالية

تتلخص أهم الفرضيات الأساسية لليبرالية الجديدة في أن الأفراد والدول –بناء على ***العقلانية*** (التي تنعكس في قدرة الأطراف على ترتيب درجة أفضلياتهم واختيار أحسن أمثلية متاحة)– يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول، والدولة ليست مركزيه بسيطه، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشياً مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية. فضلاً عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي، والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة. وتؤكد كذلك على قيام الدول تشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي(٢٤). هذا عدا عن محاولتها تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لَبِنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية التي يتنامى دورها بشكل كبير(٢٥). عدا ذلك، فقد اعتبر الليبراليون الجدد إقرار الشفافية والوضوح في مسلسل صناعة القرار الخارجي، وتوسيعه ليشمل فاعلون جدد، جملة عوامل يمكن اعتمادها من أجل دمقرطة العلاقات الدولية وتغليب المظاهر التعاونية على المظاهر الصراعية فيها(٢٦).

اتخذت الليبرالية المؤسساتية الجديدة موقفاً أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة نحو التعاون الدولي. هذا الموقف ينبع من حقيقة أن تحليلها يركز أساساً على مصالح الدول

في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية، على الرغم من أن الحجج العسكرية والأمنية لم يتم تجاهلها، وبسبب تركيزهم الاقتصادي أكد العلماء الليبراليون الجدد أن الدول ترغب في تحسين مواقعها الفردية بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين. فالدول تهتم بتعزيز موقعها، وبمقارنته مع الدول الأخرى. وإذا كانت الدول تركز على تحقيق مكاسب مطلقة، فإن هناك عوامل عديدة تحول دون تحقيق التعاون بين الدول؛ فالدول تخاف من عدم امتثال الشركاء، ومن تعرضها للخداع، وبالتالي الحصول على مردود منخفض من جهودها التعاونية. وفي هذا السياق، تلعب الأنظمة الدولية دوراً مهماً، حيث توفر أداة ضرورية لتقييم موثوقية المعلومات والتغلّب على الخوف من الخداع من جانب الدول الأخرى المشاركة في الترتيبات التعاونية. فالأنظمة الدولية تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة فيما بين الفاعلين، وبالتالي تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون(٢٧).

تعتبر المدرسة الليبرالية أكثر اهتماماً من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي، لذلك يتم تسليط الضوء هنا على كيفية معالجة أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي باختصار.

فحسب "نظرية الاستقرار المهيمن"، فإن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة (أي نظام يشرف عليه قائد مهيمن) التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمّن تقاسم الخيرات الجماعية، شريطة أن لا يهدد ***الراكبون المجانيون "free-riders"*** (٢٨) هذا التقاسم، كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعاً أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن(٢٩).

أما نظرية الاعتمادية المتبادلة(٣٠)، فقد اهتمّت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته، حيث تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة، ولم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول؛ أي أنها تفترض مسبقاً وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون(٣١).

وقد تمّ التركيز على الأبعاد التعاونية وعلى التداخل في العلاقات الدولية، وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود

إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني[٣٢].

إن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي، مثلاً، سوف يمنع الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين[٣٣]، لكن الاعتمادية المتبادلة والتقسيم الدولي للعمل يولّدان الفاعلية وتحصيل الحدّ الأعلى من الثروة. فحينما يتم نشر شبكات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، يتمّ إقامة أسس السلام والتعاون في عالم فوضوي ومنافس، وتتعاون الدول في المنظومة الدولية، لأن هذا التعاون ينتج عنه الفوائد والنمو السريع[٣٤]، خاصة وإن ثورة المعلومات أدت إلى ازدياد عدد قنوات الاتصال بين المجتمعات إلى حدّ كبير، كما غيّرت أساليب الاعتمادية المتبادلة المكثفة، حيث إنها أدت إلى ازدياد دور الأفراد والمنظمات غير الحكومية والأسواق المالية بشكل يؤثر على أجندة صناع القرار[٣٥]، ليفكروا باتجاه التعاون الدولي في مجالات شتى.

تبرز أهمية الاعتمادية المتبادلة كنمط للتعامل وكطريقة للتعاون بين الدول وفي المجالات كافة، وعلى جميع الأصعدة، ذلك لأن عالمنا اليوم تشابكت فيه المصالح وتنوعت فيه الحاجات بصورة متزايدة، كما تتداخل هذه المصالح والحاجات إلى درجة من غير الممكن أن تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد على الآخرين، علماً بأن الوحدات الدولية اتسعت في إطارها، بحيث أصبحت تشمل غير الدول، مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي تتباين تأثيراتها على الساحة الدولية، خاصة في ظل ثورة الاتصالات التي زوّدت الدول والوحدات الدولية الأخرى بالوسائل الاتصالية ووفرت الفرصة المناسبة للاعتمادية المتبادلة، وبالتالي مهّدت السبيل للتعاون الدولي في كافة المجالات.

ولأن التعاون الدولي أصبح ظاهرة دائمة وواسعة الانتشار، ظهر نهج نظري جديد لشرح ذلك،متمثلا بالليبرالية المؤسّسية الجديدة، ويكمن تحدّيها الرئيسي للنهج السائد انذاك، في ادعائها، بأن الدول مهتمة بتعظيم مكاسبها الخاصة المطلقة، أكثر من مكاسبها النسبية. لقد فتح هذا الادعاء فرصة لدراسة التعاون بصورة مشتركة، تعاون يؤدي الى تجاوز الدول مخاوفها الضيقة[٣٦].

ترى المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة –التي ظهرت مع نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية ثمانيناته– أن هناك إمكانية لتنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي فيظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول اعتماداً على المباديء الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية، هذا مع إقرار هذه المدرسة بفوضوية النظام الدولي(٣٧).

"ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولاً يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون، ثانياً أن يكون التغيير في درجة "المأسسة Institutionalization" يمارس تأثيراً قوياً على الدول"(٣٨).

وعلى الرغم من أن الغش والخداع يبقيان كعائقين أساسيين أمام التعاون، فإن مفتاح حل تلك المشكلة يكمن في المؤسسات(٣٩)، وخلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش أو تقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقات الدول البينية المتبادلة(٤٠)، حيث إن تأسيس مؤسسة يمكن أن يزيد التعاون(٤١)، كما توفّر المؤسسات المعلومات، وتزيد المصداقية وتنشئ نقاط الاتصال، وبالتالي تقلّل من عدم اليقين(٤٢)، وتتيح لمبدأ المعاملة بالمثل أن يُفعّل بشكل أفضل، عبر تقديم معلومات عن تفضيلات الآخرين ونواياهم وسلوكهم. كما تسهّل المؤسسات التغيير في استراتيجيات الدول بحيث يمكن للدول ذات المصالح العقلانية الخاصة مواصلة التعاون بشكل موثوق مع الزمن(٤٣).

إن وجود الأنظمة(٤٤) يدلّ على أن التعاون ممكن بالتأكيد، ضمن حلبة تسودها الفوضى، ذلك لأن الفوضى لا تعيق التعاون، بل تجعل تحقيقه صعباً(٤٥)، وأن الأنظمة القائمة ينبغي أن تستمر حتى في غياب طرف مهيمن(٤٦).

تظهر أهمية الأنظمة الدولية أيضاً، كوسيلة داعمة للتعاون بين الدول، في مجال التكاليف والمعاملة بالمثل، لأنها توفر المعلومات حول توقع مشاركة الفاعلين في الحاضر والتزاماتهم المستقبلية لهذه الترتيبات؛ فالدول تعمل في نهاية المطاف لاتخاذ إجراءات ضد السلوك غير المتعاون الذي قد يعرقل تحقيق المكاسب الفردية، وفي الوقت نفسه، يقيس

المنشقون المحتملون أيضاً النتائج المترتبة على سلوكهم اللاتعاوني من حيث عدم اشباع تفضيلاتهم ومصالحهم الخاصة[٤٧].

يمكن معالجة مسألة الغش والخداع والانشقاق من خلال المؤسسات أو الأنظمة بثلاث طرق مختلفة[٤٨]: أولاً، إيجاد نوع من الالتزام القانوني. ثانياً، خفض نفقات الصفقات بين الدول (وتكلفة التفاعلات داخل وبين المسائل المتنازع عليها بما فيها كلفة المخالفات للقواعد المتبعة). ثالثاً، تقديم الشفافية والمعلومات حول أي مسألة نزاعية، وأي إجراءات تتخذها الدول. من هنا تقل درجة الخوف والارتياب وعدم اليقين ضمن هذا النظام، مما يؤدي إلى تعاون دولي أكبر.

هنا يتبيّن أن الاتصال هو السبيل الأفضل لتقارب وجهات نظر الوحدات الدولية والوصول إلى حلول مشتركة والتقليل من الشكوك المتبادلة وخوف بعضها من البعض، خاصة وإن ثورة الاتصالات تزود الدول، خاصة المتقدمة منها، والوحدات الدولية الأخرى، بالوسائل الكافية للاتصال المباشر والتفاعل والوصول إلى معلومات دقيقة من بعضها عن بعض.

ترى الليبرالية المؤسسية الجديدة أن "لعبة معضلة السجين" لا تقتصر على توضيح سبب تثبيط الفوضى للتعاون فحسب، بل تشير أيضاً إلى أن الدول تعترف بفوائد التعاون؛ فلا يمنعها عن الانتقال إلى استراتيجيات تعاونية سوى توقعها بأن الدول الأخرى سوف تتنصّل من ذلك، وتظهر معضلة السجين أهمية تحديد آلية تقنع جميع اللاعبين بعدم وجود خطر التنصّل[٤٩]، خاصة وإن العلاقات الدولية –في رؤيتهم– لا يلزم أن تكون لعبة ذات محصلة صفرية، وكثير من الدول يشعر بالأمان بما فيه الكفاية لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الخاصة بها، بغض النظر عما يؤول للآخرين، وإن تبادل المنافع الناشئة عن التعاون ممكن، لأن الدول ليست مشغولة دائماً بالمكاسب النسبية[٥٠].

لكن هل التغييرات في تفضيل الاستراتيجيات كافية لإنتاج تعاون أكبر؟

تجادل الليبرالية الجديدة بأنه في أغلب الأحيان، تعتبر المؤسسات الدولية أدوات قادرة لهذا الغرض[٥١]، حيث إنها يمكن أن تساعد الدول للتغلب على نزعتها الأنانية عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر من التعاون الدائم، مثلما هو الحال في "وكالة الطاقة الذرية" و"صندوق النقد الدولي"[٥٢].

الليبيراليون المؤسساتيون بدورهم استمروا في تكييف نظرياتهم. ويعود ذلك من جهة، إلى أن الطرح الجوهري لهذه النظرية فَقَدَ الكثير من بريقه، مع مرور الزمن، إذ أن المؤسسات أصبحت يُنظر إليها كعامل مسهل للتعاون، طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، لكنه أصبح من الواضح الآن أن المؤسسات لا تستطيع فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كانت تتنافى مع مصالحها الأنانية(٥٣).

فقد تناولت الوظيفية _أبرز تيارات الليبرالية الجديدة_ التعاون الدولي، وركّزت على "أن الوسائل التقنية الحديثة والنمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية والبيئية على المستويات الإقليمية سوف تشكل ضغوطاً لا تقاوم من أجل التعاون الدولي(٥٤)، وأن ظهور المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط على وجه الخصوص، الذين يحبّذون السير في اتجاه المسار عبر الوطني، ويرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائط الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بإنجاز مهام الاتصال والتقارب بين الدول والشعوب(٥٥)، كما يمكن بناء منظومة سلام من خلال تشجيع أشكال من التعاون الذي يلتفّ على سيادة الدول. ولخّص رائد الوظيفية "D. Mitrany" ذلك في عبارته: "الشكل يتبع الوظيفة"، ويشير إلى أنه لا يمكن قيام التعاون إلا إذا تركّز على بعض النشاطات النوعية (الوظائف) التي يمكن أن تتمّ في سياق أوسع من الدول(٥٦).

يمكن تلخيص المنهج الوظيفي في تطوير التعاون على الركائز الأساسية الأتية(٥٧):

. التعاون هو الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين في مختلف المجالات.

. إن التعاون والتكامل الاقتصادي يؤديان الى الاتفاق السياسي.

. إن التعاون عبر المنظمات الوظيفية المتخصصة يؤدي إلى امتداد وتعاقب التعاون في مجالات أخرى، وفقاً لمبدأ الانتشار التدريجي.

فحسب الوظيفية يجب أن يبدأ التعاون الدولي بالتعاطي مع المشاكل العابرة للحدود (كالسيطرة على انتشار الأمراض)، حيث توجد إمكانية تطبيق معرفة تقنية متخصصة على أمل أن النجاح في الترتيبات الوظيفية سيؤدي إلى جهود إضافية لإعادة انتاج التجربة ضمن آلية دائمة التوسع(٥٨)؛ أي أن توضع السلطة بين أيدي منظمات التعاون الإقليمي، ولكن المشكلة تكمن في أن أكثر الحلول تقنية مازال له مقتضيات سياسية، وأن

هذا الحل يستفيد منه مجموعة ويتضرر منه آخرون[٥٩]، ولكن لم يَعُد من الواجب النظر إلى النظام العالمي على أنه توزيع للسلطة، بل من زاوية الحاجات التي لابدّ أن يؤدي إشباعها إلى التعاون. ينفذ التعاون تدريجياً إلى قطاعات النشاط الاقتصادي كلها، ويتجاوز المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي من خلال الاعتمادية المتبادلة وتشعباتها المتعددة، حينما تهتم ديناميكية الإدماج بالقضايا التقنية، المسيّسة قليلاً، فإنها تمتدّ إلى قطاعات أخرى وتؤدي إلى اعتماد سياسات مشتركة. وعند تماس النخب مع الاندماج فإنها تفقد دوافعها الأنانية لتكتسب ارتكاسات تعاونية[٦٠].

وقد جاءت الوظيفية الجديدة التي ترتبط بشكل خاص بـ "Ernst Hass" الذي اعترف بأن الآلية الوظيفية أسهل على مستوى إقليمي، خصوصاً في إطار قيم مشتركة، وعلى عكس "Mitrany" اعترف أيضا أنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساوٍ في ما بينها. وبالنتيجة، تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمرا حاسماً، ولفعاليتها يجب أن تتمتع ببعض الاستقلالية[٦١].

كما استكشف "Mitrany" دور المعرفة التوافقية بين النُخب في تسهيل التعاون بين الدول، فضلاً عن إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها فرض الاتفاقات التي تبرمها الدول وتدعمها، مع تمتعها بشيء من الاستقلالية عن الحكومات الوطنية، ولا يمكن للعملية برمتها أن تنجح إلا إذا قبلت الدول كلا من حكم القانون ومبدأ صنع القرار بالأكثرية[٦٢].

ترى الوظيفية الجديدة أن التكامل والاندماج يبدأ من مجالات سياسية دنيا أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن لابد من التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى ميادين سياسية عليا، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية والرمزية، ويكون هذا بانتقال الولاء من ولاء للدولة القومية إلى ولاء لهيئات جديدة وهي المنظمات الإقليمية والمحلية، لنصل إلى انصهار الدول الإقليمية داخل دولة إقليمية واحدة. كما تشدد النظرية الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بالمسارالى الامام، نتيجة للمنفعة التي تجنيها مما

يجعلها تقف في وجه أية محاولة من السلطة السياسية داخل الدول لوقف مسار التكامل[٦٣].

بذل الوظيفيون الجدد اهتماماً أكبر بآليات الانتشار وعوائقه، ودرسوا مسائل مثل التعلم الاجتماعي والتعاون بين النخب السياسية مركّزين على أن الوظيفية الجديدة المعروفة باسم "الفدرالية بالتقسيط" تعتمد على مهارة متعهدين سياسيين وخبراء تقنيين لتطبيق معرفة تحظى بالاجماع لحل مشاكل مشتركة[٦٤].

أما نظرية "السلام الديمقراطي"، ترى أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ[٦٥]؛ أي أن الحجة البارزة في هذه النظرية هي أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، ذلك لأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية[٦٦].

لكن هل تقتصر العلاقات الدولية فقط على الدول الديمقراطية؟ وما هي معايير تقييم ديمقراطية الدولة؟ وبالتالي هل هنالك آلية تضمن عدم نشوب الحرب بين دول ديمقراطية؟ هذه الأسئلة وغيرها تحدّ من إمكانية هذه النظرية لتحليل دقيق وشامل ومفسر للعلاقات الدولية في صورتها الأوسع، وبالتالي فلا يمكن لهذه النظرية بهذه الصيغة أن تضع آليات ملائمة لعملية التعاون بين الوحدات الدولية دون تمييز.

في ضوء كل ما سبق من النظريات ضمن المدرسة الليبرالية، وبمقارنتها بالمدرسة الواقعية، يتبيّن أن جميعها تطغي عليها، بشكل عام، النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاهات الواقعية الجديدة[٦٧]، والمدرسة الليبرالية، بشكل عام، لديها تفاؤل بشأن التعاون الدولي، وتحدد آليات مهمة لتسهيل عملية التعاون الدولي، كما توضح جملة عقبات تعتري هذه العملية، ولكن بشكل عام قد تصطدم بعض الأفكار الليبرالية بالواقع، مما يدفعها إلى تكييف أكثر لفرضياتها ونظرياتها مع الواقع، مع ذلك، فقد تساهم هذه النظريات في تغيير الواقع الدولي بصورة أو بأخرى، باتجاه ازدياد عمليات التعاون الدولي.

٣- المدرسة البنائية

تركّز النظريات البنائية على تأثير الأفكار. وبدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية-تأريخية، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا سلوكيات تحظى بالقبول. إذاً، فالبنائية تهتم أساساً بمصدر التغير أو التحوّل[٦٨]، وترى أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول فحسب، بل هي أيضاً تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة[٦٩]، التي تؤثر على كيفية تعامل الدول مع القضايا الدولية، وفي مقدمتها التعاون الدولي.

وفي مقابل مدرستي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تؤكد المدرسة البنائية على أن الفوضى (غياب السلطة المركزية العالمية) لا يعنى حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد، وأن الفوضى ما هي في نهاية الأمر "إلا ما تصنعه الدول منها"، وبالتالي فلا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة[٧٠]؛ ذلك لأن البنائيين يناقشون البنية الدولية على أنها "ثقافة مشتركة"، لا على أنها بنية مادية صرفة، ذلك لأن البنية العميقة للمنظومة الدولية تتم صياغتها وتشكيلها بواسطة "الفهم المشترك" الذي يتحكم في العنف المنظّم، وليس بتوزيع القدرات المادية الصرفة فقط، كما يرى الواقعيون البنيويون[٧١].

تقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين، وتعتبر تحقيق الأمن مسؤولية الجميع، وهذا لا يعتبر اعتماداً على الذات الذي تقول به الواقعية، وذلك لأن الذات هنا، التي تبنى عليها المصالح، هي المجموعة أو الجماعة، وبالتالي فإن المصالح القومية تكون هنا المصالح العالمية[٧٢]، وبالتالي هناك أهداف ومصالح مشتركة وكذلك مخاطر مشتركة تقتضي تحقيقها وجود تعاون دولي.

ترى البنائية إمكانية تحقيق التعاون تحت ظروف الفوضى، وتبدأ بالسؤال عن كيفية فهم الدول لمصالحها في قضية معينة. فكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية (إلى جانب توزيع القوة المادية)، قد يساعد في توضيح ما إذا كان التعاون بينها ممكناً؛ ما

يعنى أن التسليم بوجود مصالح مسبقة يعتبر عقبة في طريق بناء نظرية للتعاون وفقاً للمدرسة البنائية[٧٣].

إن البنائية لديها رؤى، وبالتالي تأثيرات معينة بخصوص التعاون الدولي، يمكن إيجازها فيما يلي:

. ترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسّسي ينعكس على مكونات بيئة الدول، هنا تقوم المُثُل بتشكيل مصالح الأمن القومي أو سياساته. وبالنظر إلى المصالح الثابتة، فإن المؤسسات تغيّر من قيمة تكلفة المعاملات أو المعلومات المطلوبة لسياسة محدّدة، أو قد تغيّر المصالح نفسها. ويذكر البنائيون كيف تقتبس الدول معايير ونماذج من منظمات دولية أو دول أخرى، مما يسهّل عملية التقارب وبالتالي التعاون الدولي. وتلعب المُثُل دوراً تفسيرياً؛ فهي فهم جماعي ولها أثر في سلوك الفاعلين، وهذا الأثر عميق، فهو يكوّن هويات الفاعلين ومصالحهم، ولا يقتصر على تنظيم السلوك فقط، كما أن المثل ليست بناءً فوقياً يقوم على قاعدة مادية، بل هي تساعد في تكوين وتحديد هذه القاعدة، وعليه فإن الوكلاء (الدول) والهياكل (المُثُل العالمية) تتفاعل وتكوّن بعضها بعضاً[٧٤]، وإن الخطاب الفكري السائد في المجتمع الدولي فعلاً هو الذي يتحكم لاحقا في السيطرة على أمور عدة، فيعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس السلوكيات ويضع حجر الأساس لموروثات جديدة، ويظهر أهمية المصلحة بجانب الهوية، ولعل الاتجاه البنائي يساعد على تبني ثقافات عالمية واحدة تخدم البشرية وتقود للسلام[٧٥]، عن طريق التعاون الدولي.

. أوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات وسلوك الدول تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول النامية. حيث إن تحليل الهويات وأثر الثقافة والفهم الجماعي المشترك في مصالح وأفضليات الدول لا تتطلب بالضرورة حد أدنى من التنمية، أو توفر قدر من التجانس الاقتصادي. وهذا سيتجاوز بنا التقسيم الثنائي السائد في أدبيات التيار الرئيس للعلاقات الدولية: دول ديموقراطية–غير ديموقراطية/ كبرى–صغرى/ شمال–جنوب ...الخ، ممّا يعني أن هنالك إمكانية للتعاون بين الدول بشتى أنواعه ومستوياته[٧٦]؛ ذلك لأن الدول المعاصرة – في رؤية البنائيين– تشترك في قناعات كثيرة حول قواعد اللعبة الدولية،

ولاعبيها، ومصالح لاعبيها، وحول السلوك العقلاني، كما تعرف الدول الكثير بعضها عن بعض، وأجزاء مهمة من تلك المعرفة مشتركة[٧٧].

. فيما يتعلق بمعضلة الأمن المتولدة عن الغموض والشك المتبادل، ترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير وليس كثابت؛ فالهويات تحدد المعاني، وبالتالي تقلل الغموض، ومن ثم فإن إمكانية إزالة الشك المتبادل بين الدول تصبح وارداً وممكناً كتمهيد لعملية التعاون الدولي[٧٨].

. حاولت البنائية إعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهوية الدولة في السياسة العالمية، هي جزئياً، نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكّل الهوية محلياً، ولذا فإن سياسة الهوية المحلية لها أثر مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية، كما أن الاهتمام بالمُثُل سيمكّن من فهم مصالح الفاعلين، وذلك لأنها توضّح الطريقة التي من خلالها يربط الفاعلون أفضلياتهم مع خياراتهم السياسية. فالمُثُل العالمية تهيّئ الأوضاع لاتخاذ قرارات، وهي بذلك تساعد في تحديد الخيارات المتاحة. كما أنها توضح الحدود بين مناقشات ومداولات السياسة الخارجية من جهة، وتنفيذ تلك السياسات من جهة ثانية. ونجد في عدد من الحالات أن متخذي القرار يعتقدون أنهم محكومون بمبادئ ومُثُل وقواعد تشجع أو تمنع أنواعاً محددة من السلوك. وبتقديمها أسساً للتقويم، فإن القيم الأخلاقية والمُثُل تسهم في وضع معيار أخلاقي للحكم على السياسة الخارجية للدول. وتبدو الحاجة ضرورية إلى هذا البُعد، خصوصاً أن موضوعات قيمية مثل العدالة والحقوق لم تكن مطروحة بشكل واسع، حتى وقت قريب في نظريات العلاقات الدولية[٧٩].

ولكن على الرغم من صحة وأهمية ما تقول به البنائيون عن الأدوار والمعاني الذاتية والثقافة المشتركة، فإن المشكلة الرئيسية تتعلق بفرضية البنائية التي تقول: إن المجتمعات الدولية ذات المعايير والقواعد المشتركة تلعب دوراً مهماً في دفع الدول باتجاه تعاون أكبر مما يمكن أن تقول به نظريات المدرستين الواقعية والليبرالية. وفي عجلة منهم لتأكيد أهمية الجوانب المجتمعية في المجتمع الدولي المشترك ، تجاهل البنائيون باستمرار التطبيقات العميقة والمهمة للفوضى فيما يتعلق بقدرة هذا المجتمع على التأثير في سلوك الدولة[٨٠]، باتجاه الحذر والخوف والشك من الأطراف الأخرى، وبالتالي الخوف من الدخول في عمليات تعاونية معها.

بتركيز المدرسة البنائية على مفهوم الفوضى كثقافة مشتركة، وعلى تبني الأدوار فيها، وبرفضها للجانب المادي لعنصر القوة تتجاهل التطبيقات المهمة للفوضى، والتي يتحتم على أية نظرية للعلاقات الدولية عدم تجاهلها، وخصوصاً شك أو عدم ثقة صناع القرار في نوايا ودوافع الدول الأخرى، بغض النظر عما تبديه هذه الدول من التزام بمعايير المنظومة الدولية، يجب على صنّاع القرار أن يقلقوا من أن الآخر قد يحاول الخداع والعدول عن القواعد الموجودة أو يتجاهلها في حال تغير الظروف المادية لصالحه في المستقبل[٨١]، ولأن البنائيون لم يحللوا هذه المسألة، فإنهم يقدمون القليل نحو معرفة كيفية اتمام تلطيف حدة الشك وعدم الثقة في نوايا الآخرين في ظل الظروف القاسية للفوضى، لذلك لا تستطيع المدرسة البنائية أن تجيب على أسئلة مهمة، مثل: متى وتحت أية ظروف سوف يكون أو لا يكون للمعايير الذاتية التبادلية تأثير على سلوك الدولة. لذلك – كما يقول الواقعيون– إن البنائية تبدي شيئاً من البساطة نحو القوى الحقيقية التي تنتج التعاون أو الصراع بين الدول[٨٢].

تأسيساً على ما سبق، يمكن تلخيص أهم الفرضيات للمدارس الفكرية الثلاث في العلاقات الدولية حول التعاون الدولي، التي توفر رؤى عديدة لاستخلاص بعض الاستنتاجات العامة حول التعاون وتحليل وتفسر سبب حالات من التعاون القائم على القواعد في النظام الدولي؛ فالواقعية القائمة على القوة تقول إن التعاون هو المفروض، في المقام الأول، من قبل الأقوياء، وأحياناً، من خلال المؤسسات، وتتصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية. أما الليبرالية الجديدة، القائمة على المصلحة، تؤكد على أن التعاون هو دالة للمصالح العقلانية، لكن المؤسسات تساعد اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة. أما النظريات البنائية، القائمة على المعرفة، تقول إن المعرفة والمؤسسات تتظافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون[٨٣]. هذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (١-١)

الفرضيات الأساسية للنظريات الثلاث

	الواقعية	الليبرالية الجديدة	البنائية
المتغير الأساسي	القوة	المصلحة	المعرفة
المؤسّساتية	ضعيفة	متوسطة	قوية
النموذج السلوكي	المكاسب النسبية	المكاسب المطلقة	الأدوار

Source: Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittberger, Op. Cit.

في ضوء كل ما سبق يمكن القول بأنه رغم الالتقاء في بعض النقاط بين هذه المدارس، فإن هناك خلافات جوهرية في الرؤية الفلسفية للتعامل مع الأشياء والوسائل والآليات، مما يعني أن كل مدرسة تنظر بمنظار مختلف إلى القضايا الدولية، ومنها التعاون الدولي، ودوافعه، ووسائل تحقيقه، والتحديات والمعوقات أمامه، ولا يمكن لمدرسة منفردة أن تدعي الإطلاق و الصرامة في استيعاب وإدراك أبعاد التعقيد المميز للسياسة العالمية، ومنها عمليات التعاون الدولي. فنحن إزاء مجموعة كبيرة من الأفكار المتنافسة، ولسنا إزاء تقليد نظري واحد، وهذا التنافس بين النظريات يساعد على معرفة مواطن القوة والضعف فيها، ويثير بالتالي التحويرات اللازم اجرائها عليها(٨٤).

فهناك من العلماء من يطرح أنه من خلال الجمع بين الواقعية والبنائية، يمكن تقديم الكثير لدراسة التعاون الدولي(٨٥)، وذلك نظراً لأن النظريات البنائية تعدّ الأكثر نجاعة وفعالية في تحليل كيفية تغير الهويات والمصالح بمرور الزمن، بحيث ينتج عن ذلك تغير في سلوك الدول، وفي حالات معينة تفجر تحولات غير متوقعة في الشؤون الدولية، وبهذا الخصوص ليست للواقعية شيء كثير لتقدمه في تفسير هذه المواضيع. على الرغم من أن "Waltz" يرى أن الواقعية هي الإطار العام الأكثر إلزاماً لفهم العلاقات الدولية، لأن الدول مستمرة في إيلاء أهمية كبيرة لتوازن القوى وللقلق بشأن احتمال حدوث نزاع شامل(٨٦)، إلا أنه مع ذلك يقرّ بأنها –رغم أنها حسب ما تبدو هي حصيلة تجربة وفهم إمبريقي للسياسة(٨٧)– لا تفسر كل شيء؛ فالنظريات الليبرالية تحدد الوسائل التي يمكن للدول استعمالها لتحقيق مصالح مشتركة وتعاون دولي، كما تحدّد أهم القوى الاقتصادية

التي تساعدنا على فهم سبب اختلاف الدول في خياراتها الأساسية. إذاً فإن كلا من هذه المدارس المتنافسة ترصد جوانب مهمة في السياسة العالمية. وسيكون فهمنا قاصراً إذا ما نحصر تفكيرنا على إحدى هذه المدارس، [٨٨]، خاصة حيال مسألة التعاون الدولي.

إن هذا الجدل العلمي بين المدارس الفكرية للعلاقات الدولية يبين مدى أهمية التعاون الدولي وحاجة العالم اليوم إليه لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية ودرء المخاطر العالمية التي تهدد البشرية جمعاء، بل تهدد المعمورة بأكملها، لذلك فإن إيجاد آليات عملية مناسبة لهذه العملية مهمة أساسية للمنظرين في حقل العلاقات الدولية لتساهم في إيجاد مناخ دولي يصبح فيه التعاون في كافة المجالات من المُثُل التي يجب أن يقتدى بها على كافة المستويات.

وبصورة عامة، يمكن القول أن تفاؤلية الليبراليين الجدد، مع الأخذ بنظر الاعتبار لرؤى وآليات تفسير البنائيين للواقع الدولي، يمكن أن تشكل أساسا متينا للتعاون الدولي، ذلك مع عدم إهمال تحذيرات الواقعيين من الغموض الذي يحيط بالبيئة الدولية والشك المتبادل والخوف من الانحراف من التعاون، وإن ثورة الاتصالات تشكل وسيلة ناجعة ومهمة للتقليل من هذا الجو وإيجاد وسائل لازمة لتكون الوحدات الدولية على دراية ومعرفة بالبيانات والمعلومات حول شركائها وحتى حول خصومها، مما يسهل عملية تقاربها وتعاونها في مستويات ومجالات عديدة.

International cooperation has been the prominent topic of scientific discussion among the scholars of international relations since the end of the cold war. As an academic field , it is concerned with the two features of international relations , conflict, and cooperation . it has focused mainly on conflict until the end of the cold war, when it started to give a priority in its academic discussion among the scholars who to the three schools of thought. Realist school has focused on the state as the only political unit which is able to conduct cooperation. Idealist school has focused on the state and other international institutions to conduct international cooperation. It has focused mainly on the other political units other than the state. Constructionist school has a greed in principle with the realist school concerning the unit conducting international cooperation, but , it added the factors of identity , social values, and other factors. Finally , the scientific argument among those schools is focused on finding new tools which would help in enhancing international cooperation on all levels.

الهوامش والمصادر

(١) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، ط١، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، و مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص٦٥.

(٢) هاني إلياس خضر الحديثي، التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، حولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، بغداد، العدد (١)، أيلول ٢٠٠١، ص٣.

٣

(٤) أليس لاندو، السياسة الدولية النظرية والتطبيق، ترجمة: د. قاسم المقداد، بلا (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب "سلسلة الترجمة -٢-"، ٢٠٠٨)، ص٣٧.

(٥) د. عبدالله جبر العتيبي، التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد: ١١، يناير، ٢٠٠٦، ص١٣٥.

(٦) محمد عصام لعروسي، العلاقات الدولية: شيء من النظرية و آخر من التطبيق، موقع: الحوار المتمدن - العدد: ١٧٦٦ - ٢٠٠٦/١٢/١٦، على العنوان الالكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543>

ملاحظة: بالنسبة للمصادر المأخوذة من الإنترنت، التي لم يشر الباحث إلى تأريخ سحبها، فإنها كانت متاحة على الإنترنت حتى (٧-٩/٧/٢٠١١)، لذلك لا داعي لتكرار هذا التأريخ.

(٧) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٣٦. وقد سيطر الحوار أولاً بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على معظم جهود التنظير طوال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، لكن مع بداية التسعينيات بدأ الحوار يتمركز بين هذين المدرستين من جهة وبين الاتجاه الجديد المعروف بالبنائية من جهة أخرى. المصدر نفسه.

(8) Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations: The Key Concepts, (London, New York: Routledge, "Taylor &Francis e-Library", 2001), pp. 261-262.

ذلك لأن الافتراضات الأساسية للواقعية تكمن في: أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وتتصرف بعقلانية لتحقيق مصالحها الوطنية، وإن القوة والأمن هما قيمتان جوهريتان للدولة. كما أن النظام الدولي يتميّز بالفوضى، وبالتالي فالمدرسة الواقعية تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها وفقاً لمصالحها، بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، وبالتالي فهي نظرة متشائمة حيال التعاون الدولي. ينظر: د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط٥ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص١٨-٢٢. و

Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Closing the gap between international relations theory and studies of digital-age security, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello (Editors) International Relations and Security in the Digital Age, (London and New York: Routledge, 2007), p. 11.

(9) Goo Lee, Cooperation under the Security Dilemma: Evolving Inter-Korean Relations in the Early 1990s, The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. XVII, No. 3, (Winter 2005), p. 29.

(10) Stephen M. Walt, International Relations, One World, many Theories, in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th. ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999), p. 32.

وترجمت هذه المقالة إلى العربية من قبل: عادل زقاغ و زيدان زياني، ونشرت على الانترنت، على العنوان التالي:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html>

(11) Lorenzo Valeri, Public–private cooperation and information assurance: A liberal institutionalist approach, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit., p. 145.

(12) John J. Mearsheimer, The False Promise of International Institutions, International Security, Vol. 19, No. 3, (Winter, 1994–1995), pp. 7–9.

و جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٤١٨.

(13) Goo Lee, Op. Cit., pp.51–52.

طبق Lipson هاتين الافتراضين إلى نموذج لعبة نظرية بسيطة، تنبني على فرضية "اثنين باثنين"“two–by–two” في معضلة السجين المتكررة. في النموذج، كل واحد من الفاعلين له أحد الخيارين: التعاون أو عدم التعاون. ووفقاً لـ"Jervis"، من المرجح أن يتخذ أفضل اختيار الترتيب التالي: (C. D) إلى (D. D) إلى (C. C) إلى (D. D). يفترض الواقعيون الجدد أن الفاعلين يفضلون اختيار (D عدم التعاون) بدلاً من (C التعاون) لأن الفاعلين يتوقعون المكاسب النسبية الناجمة من عدم التعاون عند احتمال استخدام القوة في هذه المسألة. حتى النتائج التعاونية المؤقتة التي تقدم المكاسب غير المتكافئة لا يمكن أن تستمر في هذا النموذج، لأنه يمكن لدولة أن تحقق مكسباً نسبياً من خلال عدم التعاون علي التوصل إلى اتفاق، ذلك لأن الفاعلين لديهم خيار تنفيذ سياسة استعادة خسائرهم النسبية في الجولة السابقة. وهكذا، إذا كانت اللعبة تكررت، فإن النتيجة تنتقل من (C. C) إلى (D. D). إنه يدل على أن الهدف من استراتيجيات عدم تعاون القوى الفاعلة هو الدفاع عن أمنها عن طريق حماية المكاسب النسبية. ينظر: Ibid.

(١٤) جون بيليس، م. س. ذ (مصدر سبق ذكره)، ص٤١٩. فبالنسبة للغش أو استغلال القواعد والمعايير المشتركة لتحقيق الفوائد على حساب الآخرين، هناك نماذج كثيرة، فاستخدام الولايات المتحدة لمعايير حظر انتشار الأسلحة النووية لتبرير احتلالها للعراق، يعتبر مثالاً على ذلك. أما بالنسبة للقلق من ازدياد القوة النسبية للأعداء المحتملين جراء التعاون معهم، فإن هذا القلق حول هذه المكاسب النسبية كان ولا يزال منتشراً في تأريخ العلاقات الدولية، فهذا القلق يشكل لدى الواقعيين دافعاً للدول لتخفيض مستوى تعاونها العسكري والاقتصادي، فالضغط الأمريكي باتجاه حظر تصدير السلاح الأوروبي للصين مثال جيد لذلك. فضلاً عن قلق الكثير من صنّاع القرار الأمريكيين من استخدام الصين أو استغلال مشاركتها في المؤسّسات الاقتصادية العالمية من أجل تطوير قوة نسبية طويلة الأجل في مقابل قوة الولايات المتحدة وهيمنتها. ينظر: د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٥٤.

(١٥) المصدر نفسه (جون بيليس)، ص٤٢١.

(16) Kate O'Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Actors, Norms, and Impact: Recent International Cooperation Theory and the Influence of the Agent–Structure Debate, Annu. Rev. Polit. Sci. 2004, p.153.

(١٧) وهي عبارة عن لعبة لا صفر الأرباح يؤديها سجينان يُشتبه في أنهما ارتكبا معاً جريمة ولكن لم يعترف أي منهما بعد، فيتم وضعهما في زنزانتين منفصلتين، لمنعهما من التواصل مع بعضهما البعض، ويقال لكل سجين التالي: أ. في حال عدم اعتراف أي منهما، يخرج كلاهما من السجن؛ ب. في حال اعترفهما، يسجن كل منهما؛ ج. في حال اعترف واحد منهما، وأعطى دليلاً واضحاً يدين الآخر، يكافأ على اعترافه، ويبقى الآخر مسجونا لفترة طويلة. وبما ان الاعتراف يمثّل الحل الأفضل بالنسبة إلى كل سجين بصرف النظر عمّا يفعله الآخر، من الطبيعي حينئذ أن يعترف كلاهما حين يغيب التعاون بينهما. وكما يمكن أن يكونا بحال أفضل من هذه المعادلة لو وافقا على التعاون وعدم الاعتراف، ولكن لسوء حظهما يصعب التعاون بما أن لكل منهما حافز يرمي إلى فسخ أي اتفاق بمجرد الاعتراف. يرى الواقعيون أن المنطق المرتبط بمعضلة

السجين يفسّر سبب إمكانية توضيح سلسلة واسعة من المحصلات غير العقلانية من منطلقات عقلانية؛ فهو يوضّح لماذا أصرّت الدول على الصيد الجائر في البحار، وتلويث الجو، وبيع الأسلحة لأنظمة غير مرغوب فيها، وتشجيع سياسات تثبط التجارة، فهذه الحالات تؤدي إلى الفشل، حيث تتبع الدول استراتيجيات تنافسية بدل الاستراتيجيات التعاونية. فهي تفشل في اتباع استراتيجيات تعاونية لأنها تتوقع من الأعضاء الآخرين في النظام الفوضوي أن يتبعوا استراتيجيات تنافسية، فسيكون من غير العقلاني أن تطلب إحدى الدول من صناعة صيد الأسماك لديها أن تراعي حصة الصيد، مثلاً، إذا كان من المعتقد أن صناعات الصيد في الدول الأخرى تنوي عدم مراعاة الحصة وبذلك تصبح من "الراكبين المجانيين Free-riders". وسنوضح لاحقاً معنى "الركوب المجاني". ينظر:

- ريتشارد ليتل، الأنظمة الدولية، في كتاب: جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ص٥٠٥-٥٠٦.
- مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط١ (جمهورية الإمارات المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص٣٩٣.
- Jack Donnelly, Realism, in: Scott Burchill and others, Theories of International Relations, 3rd. ed., (New York: Palgrave Acmillan, 2005), pp. 37-38.

(18) See:

- Kate O'Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit., p.152.
- Goo Lee, Op. Cit., pp.51-52.

(19) Steven L. lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Neo-raelism and Neo-liberalism, in: John Baylis and Steve Smith (Editors): The Globalization of World Politics: An introduction to International Relations, (Oxford: Oxford University Press, 2001), P. 187.

(20) Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, International Security, vol. 24، No. 1 (Summer 1999), p. 62.

(٢١) جون بيليس، م. س. ذ، ص ٤٢١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ص٤٢١-٤٢٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ص٤٢٢-٤٢٣.

(24) See:

- Men Honghua, Critiques of the Theory of International Regimes: The Viewpoints of Main Western Schools of thought. <http://www.irchina.org/en/pdf/mhh1.pdf>

د. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط١ (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٤٠٤. نقلاً عن:

Colin hay, political analysis, A Critical Introduction, (Hampshire: Palgrave, 2002), p. 22.

وللتعريف الوارد للعقلانية، ينظر: ريتشارد ليتل، م. س. ذ، ص٥١٩.

وعلى الرغم من اعتقاد بعض الليبراليين بأن الفاعلين عبر القوميين -خاصة الشركات المتعددة الجنسيات- استحوذوا تدريجياً على سلطات الدول، فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية، ولكن دون أن تكون عناصر موحّدة نظراً لأن السلطة غير مركزية حتى على الصعيد الدولي. وتمتلك الدول الحديثة قنوات اتصال عديدة تضعف سيطرة صناع القرار السياسي. ينظر: أليس لاندو، م. س. ذ، ص٣٤. و

Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 33.

(٢٥) محمد عصام لعروسي، م. س. ذ.

(٢٦) عبد النبي بورزيكي، هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد "يوتوبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٨، خريف ٢٠١٠، ص١١١.

(27) Lorenzo Valeri, Op. Cit., p. 14٧.

(٢٨) الركوب المجاني يدلّ على الاستفادة والتمتع بمحصلات نشاط جماعي أو خير عام، دون المشاركة في الأعباء والتكاليف. في الاقتصاد، والمفاوضة الجماعية، وعلم النفس، والعلوم السياسية، "الراكبون المجانيون" هم الذين يستهلكون أكثر من نصيبهم العادل من الموارد العامة، أو أعباءهم أقل من حصة عادلة من تكاليف الانتاج. جاء اسم "الراكب المجاني" من مثال أن شخصاً ما يقوم باستخدام وسائل النقل العام دون دفع الأجرة، وإذا زاد عدد القائمين بهذا العمل، فإن هذا النظام لا يبقى لديه ما يكفي من المال ليستمر في العمل. وهذا يهدد نظام العمل ويستوجب إجراءات تحدّ من هذه الحالة. ينظر:
<http://translate.google.com/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://www.answers.com/topic/free-rider-problem>

(٢٩) أليس لاندو، م. س. ذ، ص ص٣٩-٤٠. ليست القوة المهيمنة مضطرة للجوء إلى الإكراه لفرض التعاون. بل تستخدم أدوات أخرى مثل الوسائل المادية. يعني أن الدولة المهيمنة من أجل ممارسة رقابتها على الدول الأخرى في المنظومة، تلجأ إلى المحفزات المادية، والتهديد باتخاذ تدابير ثأرية أو فرض عقوبات. لكن هذا لا يمنع الالتزام بالقواعد العامة المتفق عليها. فالهيمنة مزيج من السلطة والأفكار والمؤسسات، لكنها تجسد في الوقت نفسه شيئاً إضافياً، ألا وهو تعميم السلطة على الصعيد العالمي. هذه المؤسسات التي تدعم الهيمنة وتعبر عنها، تمثل الأنظمة الحاكمة التي هي عبارة عن عادات تمّ إعطاؤها طابعاً مؤسسياً من أجل تحقيق التعاون. المصدر نفسه، ص٤٣.

(٣٠) اهتمّ كل من "Robert Keohane" و"Joseph Nye" في سبعينات القرن الماضي بمسألة الاعتمادية المتبادلة. وقد لاحظ كل منهما أن الاتصالات عن بُعد والرحلات الجوية قد أوجدت قرية عالمية بعد أن توسّعت العمليات الاقتصادية عبر الحدود، وقام عدد كبير من الفاعلين الجدد غير الإقليميين بتقليل دور الدول؛ لأن الاعتمادية المتبادلة تؤثر على السياسة الدولية وعلى عمل الحكومات. وقد طوّرا دراستهما وركّزا على سياسة "الاعتمادية المتبادلة المكثفة" حيث يمكن للمجتمعات أن ترتبط بعضها ببعض عبر عدة قنوات. العلاقات بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين تكون أكثف عبر الاتصالات المستمرة بين البيروقراطيين وبين النخب غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية التي تحوّلت إلى وسائل ناقلة تربط المعلومة بالاتصال وتخلط الحدود بين السياسات الدولية والقومية. وشاع استخدام اصلاح الاعتماد المتبادل في الأدبيات الاقتصادية في الآونة الأخيرة، خاصة منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ورغم ذلك فلا يوجد مفهوم واضح محدد له. ينطوي الاعتماد المتبادل، بشكل عام، على معنى تعظيم التشابك في البلدان المتاجرة، وإن هذا التشابك خلق علاقة بين كل بلد وآخر، أو بين مجموعة وأخرى من البلدان؛ فالاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير وتأثّر بين طرفين، بحيث يكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً في الوقت نفسه، وهذا هو المعنى العام الذي يتبادر إلى الذهن عندما يذكر اصطلاح الاعتماد المتبادل. إن هذه الفكرة تعكس حقيقة مفادها إن الاعتمادية فيما بين الدول تعبر عن فكرة مؤداها أن الدول -بسبب عدم قدرتها كلياً أو جزئياً على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة- أضحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض. وبهذا المعنى العام تمثل الاعتمادية محصلة لذلك التفاعل بين حاجات إحدى الدول وتطلعاتها، وبين إمكانات غيرها. ينظر للتفصيل:

- طاهر حمدي كنعان و إبراهيم سعدالدين عبدالله (محرران)، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية، أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، أيار ١٩٨٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص١٥.
- د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩١)، ص١٧٨.

- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Complex Interdependence, in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999), pp. 459-474.
- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence Revisited, International Organization, Vol. 41, No. 4 (Autumn, 1987), pp. 725-753.

(31) Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, (New Jersey: Princeton University Press,1984), p. 6.

(٣٢) وسن حسان عبدالمنعم العزاوي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وانعكاساتها على الاقتصاد العربي (الأبعاد السياسية والاقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠١، ص ص٢٢٧-٢٢٨.

(33) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 32-33.

(٣٤) أليس لاندو، م. س. ذ.، ص٣٥.

(35) Robert Keohane and Joseph. S. Nye, Jr, Power and Interdependence in The Information Age, Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5 (September/October, 1998).

وحدّد "Keohane " و "Nye " ثلاث سمات للاعتمادية المتبادلة المكثفة:

- ثمة قنوات متعددة تربط بين المجتمعات بما في ذلك روابط غير رسمية بين نخب حكومية جنباً إلى جنب مع ترتيبات تتخذها وزارة الخارجية، وعلاقات غير رسمية بين نخب غير حكومية، ومنظمات عابرة للحدود القومية؛ بمعنى وجود فواعل من غير الدول على الساحة الدولية.
- تتعد قضايا جدول أعمال العلاقات بين الدول دون أن تكون مرتباً حسب تسلسل هرمي واضع أو مطرد، معنى عدم استمرار هيمنة القضية العسكرية باستمرار على جدول الأعمال، فثمة سلسلة طويلة من القضايا.
- عندما تكون الاعتمادية المتبادلة المكثفة سائدة في منطقة، فلا يتم استخدام القوة العسكرية من قبل الحكومات في هذه المنطقة أو حول أية قضايا فيها، غير ان هذه القوة قد تكون ذات أهمية في علاقات هذه الحكومات مع حكومات خارج المنطقة، أو بشأن قضايا أخرى. ينظر للتفصيل: روبرت أو. كيوهين وجوزيف إس ناي، الواقعية والتبادل المعقد للتبعية، ضمن كتاب: فرانك جي. لَتشنر و جون بولي (المحرران)، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ص١٥١-١٥٢.

(36) Kate O'Neill, J¨org Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Op. Cit., P.153.

(٣٧) د. محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، ط١، (بيروت: دار الجيل/ طرابلس: دار الرواد، ١٩٩٩)، ص١٧٠.

(38) Robert Keohane, International Institutions and State power, (Colorado: Westview Press, 1989), p. 2. نقلاً عن: د. أنور محمد فرج، م. س. ذ، ص٤٠٣.

(39) John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 18.

(٤٠) د. حسن عبدالله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد: ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص٦٠. نقلاً عن: د. أنور محمد فرج، م. س. ذ، ص٤٠٤.

(41) Robert Jervis, Op. Cit., p. 54.

(42) Robert O. Keohane, Accountability in World Politics, Scandinavian Political Studies, Nordic Political Science Association, Vol. 29 – No. 2, , 2006, p. 77.

(43) Martin Griffiths, Fifty Key Thinkers in International Relations, (London and New York: Routledge, 2001), p. 188.

(٤٤) يعرّف "Keohane" الأنظمة الدولية بأنها "مجموعات المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار –تحد من تكاليف المعاملات بالنسبة للدول– وهذا هو تكاليف صنع وتنفيذ الاتفاقات". أما "Stephen Krasner" فيعرفها بأنها "مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية والصريحة تتجمع حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية". إذاً، فالأنظمة جملة أحكام وقواعد وسنن وقوانين تحكم مساحات نزاعية معينة في إطار العلاقات الدولية، وتكمن أهميتها في كونها تسهّل نوعاً من الحكم الدولي في مناطق الفوضى، كما تعكس واقع تقاطع المصالح بين الدول واستعدادها للتعاون في سبيل تحقيق مصالحها، كما قد تؤدي دوراً مهماً في فضّ النزاعات بين الدول وتسهّل التعاون فيما بينها على المستوى الدولي. قد تأخذ هذه الأنظمة شكل المؤتمرات والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو المؤسسات الدولية، ويمكن تأسيسها في معظم ميادين النزاعات، بما فيما ميدان الاقتصاد والبيئة والشرطة والأمن والاتصالات والنقل وحقوق الإنسان وضبط التسلّح وحتى حقوق النشر وحقوق براءة الاختراعات. توجد هذه الأنظمة في معظم المجالات حيث تتقاطع مصالح الدول؛ فمنظمة التجارة العالمية ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار ومعاهدة الأسلحة الكيميائية هي أمثلة على هذه الأنظمة الثابتة. يمكن أن يكون النظام بين طرفين أو متعدد الأطراف أو إقليميا أو عالمياً في مداه، كما يمكن أن يكون رسمياً ومؤسسياً أو غير رسمي ومتحركا. ينظر: ريتشارد ليتل، م. س. ذ، ص٤٩٥. و مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص ص ٤٢٦–٤٢٨. و Robert O. Keohane, Accountability in World Politics, Op. Cit., p. 76.

(٤٥) المصدر نفسه (ريتشارد ليتل)، ص٤٩٣.

(٤٦) وهذا ما أتى به "Keohane" في كتابه المعنون "ما بعد الهيمنة" (١٩٨٤). حيث اعترف بان الهيمنة الأمريكية وقوتها كانت بالأساس ضرورية لإنشاء منظمات اقتصادية دولية مهمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية. لكنه بمجرد قيام مثل تلك المنظمات، تمكنوا من الاستمرار بمبادئهم الانقاذية وممارساتهم، حتى في غياب القوة الأمريكية؛ فالليبرالية البنيوية في مقدورها الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي "بعد الهيمنة". ينظر للتفصيل: Robert O. Keohane, After Hegemony, Op. Cit.

(47) Lorenzo Valeri, Op. Cit., p. 14٧.

(٤٨) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص ٣٩٦.

(٤٩) ريتشارد ليتل، م. س. ذ، ص٥٠٨. وقالوا أن معضلة السجين تبالغ في صعوبة توليد التعاون من النظام الدولي الفوضوي، لأنها تفترض مسبقاً أن اللعبة تتم ممارستها مرة واحدة فقط. لكن في الحقيقة، وبسبب استمرار الأوضاع مع مرور الزمن، فإن من الأنسب التفكير بأن اللعبة تتم ممارستها مراراً وتكراراً؛ ذلك أن *ظل المستقبل* (وهو تعبير مجازي يشير إلى كون متخذي القرارات واعين بالمستقبل عند اتخاذ قراراتهم) يحوم فوق اللاعبين فيؤثر في حساباتهم الاستراتيجية. وبما أن اللعبة ستتم ممارستها في مناسبات في المستقبل، يصبح مما يستحق بذل الجهد للمخاطرة باتباع استراتيجية تعاونية لإنتاج المحصلة الفضلى؛ فإذا تم إقناع جميع الدول بفعل الشيء نفسه فلن يكون هناك حافز إلى التنصل في المستقبل، لأنه إذا تنصلت دولة واحدة فإن الآخرين سيتبعونها، عملاً بمبدأ "واحدة بواحدة"؛ فإذا تم قبول هذا التوجه الجدلي، فإن الآلية الكبرى لإقامة نظام ما والحفاظ عليه ليست في وجود مهيمن، بل في مبدأ المعاملة بالمثل. ينظر: المصدر نفسه، ص٥١٩. و مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ، ص٥٠٩.

(50) Scott Burchill, Liberalism, within: Scott Burchill and others, Theories of International Relations, Theories of International Relations, 3rd. ed., (New York: Palgrave Acmillan, 2005), P.65.

(51) Robert Jervis, Op. Cit., p. 62.

(52) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 3٣.

(53) Ibid., p. 34.

(٥٤) وسن حسان عبدالمنعم العزاوي، م. س. ذ، ص ص٢٢٧–٢٢٨.

(٥٥) محمد عصام لعروسي، م. س. ذ.

(٥٦) أليس لاندو، م. س. ذ، ص١٠٤.

(٥٧) هاني إلياس خضر الحديثي، التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، م. س. ذ، ص٤.

(٥٨) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص٤٥٩.

(٥٩) أليس لاندو، م. س. ذ، ص١٠٤.

(٦٠) المصدر نفسه، ص١٠٦. لكن هذه النظرة الوظيفية واجهتها انتقادات عديدة، منها: أولاً، إن فكرة فصل المسائل التقنية عن المسائل السياسية ثمّ الحاق الأخيرة بالأولى هي فكرة ساذجة نوعاً ما؛ ثانياً، إنها ترتكز على قيم سياسية ليبرالية نفعية رغم ادعائها أنها مقاربة كونية وغير سياسية تتعاطى مشاكل الاندماج العالمي، لذا قد تكون فضائل الوظيفية مرتبطة بتلك المناطق من العالم التي تتقاسم قيم الرفاه التي تدّعي الوظيفية تعزيزها؛ ثالثاً، ترتكز الوظيفية على نظرة متفائلة تقول: إن فوائد التعاون التقني ستولد آثاراً تنسكب على قطاعات أخرى، في حين قد لا يكون الأمر كذلك عند الانتقال إلى المشاكل الأكثر مدعاة للخلاف. إذاً، لا يمكن اعتبار الانتشار أمرا مضموناً. ردّ الوظيفيون على هذه الانتقادات بتقليل حماستهم إزاء الوظيفية العالمية وبزيادة الاهتمام بمشاكل الانتشار. ينظر: مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص٤٥٩.

(٦١) المصدر نفسه (مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان).

(62) Martin Griffiths, Fifty Key Thinkers in International Relations, Op. Cit., p. 181.

(٦٣) د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، ط١، (عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٧)، ص ص٩٢-٩٥.

(٦٤) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، م. س. ذ، ص٤٦٠. وقد تعرضت هذه النظرية أيضا لانتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صعوبة، إن لم يكن استحالة، فصل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن السياسة، فقد أثبتت الأحداث أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية هي موضوع تسيير وتنازع وخلافات الدول.
- إن الدول لم تبد رغبةً كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية.
- إن العديد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية غير مؤهلة للتعميم على القطاع السياسي.
- إن إرادة التكامل مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية.
- كما يظهر ضعف المسلمة التي تقول بانتقال الولاء من الولاء للدولة إلى الولاء للمنظمة، وهذا إن كان ممكناً على صعيد الأفراد فإنه غير ممكن على الصعيد النفسي.
- إن النظرية تصور كامل على أنه عملية آلية، ولكن هذا غير صحيح، لأن مسار التكامل يمر ببعض مراحل التشنج والخلاف بين الدول، كما أن التكامل يمكن أن يتوقف أو يتأخر في مرحلة ما نتيجة تحول في ميزان القوى السياسي في أية دولة باتجاه مضاد للتكامل، وقد يكون بسبب استراتيجي لا علاقة له بعملية التكامل.
- بالنسبة للمسلمة التي تقول بأن الأنظمة السياسية هي المستفيدة الأولى من التكامل، فهذا غير صحيح، لأنه لولا تأثير وضغط الأطراف غير الرسمية لما اتجهت الأنظمة نحو التكامل. النظرية الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية، مقال منشور على الانترنت على العنوان التالي:

<http://forum.3rbdream.net/dream35/caaeunie-caaeuiyie-caiiiie-yi-cauacthce-caiaeaie-373050/>

(65) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 35.

(66) See:

- Bruce Russett, Why Democratic Peace?, in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999), pp. 349-350.
- Michael w. Doyle, Liberalism and World politics, The American Political science Review, Vol. 80, No. 4, (Dec., 1986), pp. 1162-1163.
- Scott Burchill, Liberalism, in: Scott Burchill and others, Theories of International Relations, Op. Cit., pp. 58-59.

تستند هذه النظرية إلى منطق "Kant"، الذي يؤكد على ثلاثة عناصر: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، والتزام آيدولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية. ونذكّر هنا أن مؤيدي السلام الديمقراطي لا يرفضون النظرات المستبصرة للواقعية، لكنهم يرفضون انشغال الواقعيات بفكرة حرب الجميع على الجميع ويجادلون بأن للمعايير والمؤسسات الداخلية أهميتها. هذا الاتجاه يرجع أساس فكرته للرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون، حيث رأى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية. ينظر: جون بيليس، م. س. ذ، ص ٤٢٨-٤٣٠. و

Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 33.

(67) Ibid (Stephen M. Walt), p. 35.

(68) See: Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 37. And:

رنا علي خلف، البنيوية في العلاقات الدولية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، العدد (١٨٦)، شباط ٢٠١٠، ص١٣.

(٦٩) د. حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، منشور على موقع:
<http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358//>

(70) See: Alexander Wendt, Anarchy Is what states Make of It? The social construction of power politics, International Organization, Vol. 46, Issue 2, (Spring, 1992).

(٧١) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٤٤.

(٧٢) د. حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ.

(٧٣) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٦٥. فالتفاوض حول اتفاق تجاري بين الأصدقاء، على العكس من الأعداء، يؤثر على رغبة الدولة في الدخول في عمليات تعاونية. فربّما لم تعد تفهم مصلحتها على أنها تعني استغلال الدولة الأخرى، ولكن بدلاً من ذلك، قد ترى نفسها كشريك في البحث عن قيمة معينة مشتركة وليس مصلحة استراتيجية ضيّقة. المصدر نفسه.

(٧٤) د. حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ.

(٧٥) نسرين الحمداني، مفاتيح السلام العالمي، نشرت على العنوان الإلكتروني:
<http://www.alrai.com/pages.php?articles_id=25489>

(٧٦) د. حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ.

(٧٧) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٤٦.

(٧٨) د. حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) د. عبدالله جبر العتيبي، م. س. ذ، ص١٥٣.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ص١٥٣-١٥٤.

(83) Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittberger, Theories of International Regimes, Cambridge University Press, 1997.
<http://www.cooperationcommons.com/taxonomy/term/66>

(٨٤) ينظر: محمد عصام لعروسي، م. س. ذ.

(85) See: James N. Rosenau (Editor),Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy: Explaining U.S. International Policy-Making After Bretton Woods, (United States of America: State University of New York Press, Albany, 2002), p. 5.

(86) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. 39-40.

(٨٧) محمد عصام لعروسي، م. س. ذ.

(88) Stephen M. Walt, Op. Cit., p. ٣٩.